



## العقد المُرْصَعُ بالجَمَّانِ في إِيضاحِ ما يجبُ على الحَامِلِ والمُرْصِيعِ إِذَا أَفْطَرْتَا فِي رَمَضانَ



الدكتور محمد بن سعد طالبي

المدرس بمدرسة الإمام مالك القرآنية



قلت: وإذا لم يكن هناك فرق بين هذه الحال، وبين خوفها على أولادها، أو على أنفسها وأولادها - لما تقدّم تقريره -، فيكون التّراجيح أنّ عليها القضاء فقط على جميع الصّور الثّلاث.

- رابعا: القياس الصّحيح على المريض الذي يرجى برؤه؛ قال الشّيخ ابن باز - رحمه الله - في مجموع فتاواه (225/15): "الحامل والمرضع حكمهما حكم المريض، إذا شقّ عليها الصّوم شرع لها الفطر، وعليها القضاء عند القدرة على ذلك كالمريض" انتهى؛ لأنّ الحامل والمرضع من أهل الأعذار، والعذر عند أهل العلم ينقسم إلى قسمين: القسم الأوّل: عذر دائم لا يُستطاع معه الصّوم كالشّيخ الكبير في الميّس، والمريض مرضا مزمنّا يعجز معه على الصّوم، فهذا فرضه هو الإطعام فقط؛ وهو بديل عن الصّوم الذي سقط عنه لعجزه.

القسم الثّاني: عذر زائل يُستطاع معه الصّوم في المستقبل، كالمريض مرضا يرجى برؤه، وهذا فرضه هو الصّيام أداء إذا استطاع الصّيام، وقضاء متى زال عذره، بدليل قوله تعالى: ((فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)).

ولا شكّ ولا ريب أنّ الحمل والإرضاع من أَعذار القسم الثّاني؛ أي أنّها مرض من الأمراض التي يجرى زوالها، فيزولان منزلة المريض؛ بل إنّ زوال عذرها ممّا لا شكّ فيه؛ فالحامل زوال عذرها بوضع الحمل -الولادة-، والمرضع زوال عذرها بفطم الصّبي، وربّما قبله إذا صار يأكل، ومتى زال العذر عنها رجعتا إلى الأصل وهو فرض الصّيام عليها، وممّا لا خلاف فيه أنّه يكون قضاء لا أداء، عملا بقوله تعالى: ((فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ))، ومن هنا قال الشّيخ ابن عثيمين - رحمه الله - في الشّرح الممتع (220/6): "وهذا القول -القضاء فقط- أرجح الأقوال عندي؛ لأنّ غاية ما يكون أنّها كالمريض والمسافر فيلزمهما القضاء فقط" انتهى.

وبما قاله ابن عثيمين، قاله ابن باز، ومقبل الوادعي، والإيثوبي -رحمهم الله جميعا-، وما ذهب إليه هؤلاء العلماء الأجلّاء، قال به أيضًا شيخنا عبيد الجباري حفظه الله تعالى في شرحه لعمدة الفقه، وأفتى به كذلك شيخنا صالح السّحبي حفظه الله تعالى. هذا مُجابهة ما يشرّ الله لي سبّكه في هذه المقالة؛ في إيضاح ما يجب على الحامل والمرضع إذا أفطرتا في رمضان، وهو القضاء فقط متى استطاعتا الصّيام، فإن وقّعت وأصبحت الحقّ في هذا الإيضاح والبيان، وقد رصّعته حقّا كما يرصّع العقد الجَمَّان، فالحمد لله وحده، على ما مرّ به ويسرّ، وإن كانت الأخرى ونعوذ بالله من الخذلان، فاستغفر الله وأتوب إليه؛ وأسأله جلّ في علاه أن يعصمني من الزّلل، وأن يفتح عليّ من واسع فضله؛ إنّه جواد كريم، رؤوف رحيم، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

كتبه أخوكم ومحبّكم في الله أبو حذيفة محمد بن سعد طالبي  
وادي سوف، الجزائر / في 03 رمضان 1442 هـ الموافق 15 أبريل 2021م

الأمر الثّاني: مخالفة فتواها لظاهر ما رواه أهل الشّئن، وصحّحه الألباني من حديث أنس بن مالك الكعبي - رضي الله عنه - أنّ رسول الله ﷺ قال: ((لأنّ الله وضع عن المسافر شطر الصّلاة، وعن المسافر والحبل والمرضع الصّوم)) وهذا لفظ البيهقي في سننه الكبرى (489/4)، وقد يؤب له بقوله: باب الحامل والمرضع لا تقدران على الصّوم أفطرتا وقضتا بلا كفارة كالمريض. قال الشّيخ محمد علي آدم الأثوبي - رحمه الله - في ذخيرة العقبى (215/21): "سوّى النبي ﷺ بينهما وبين المسافر في وضع الصّوم عنهم، ومعلوم أنّ المسافر يقضي، ولا إطعام عليه" انتهى.

وقال المبارككوري - رحمه الله - في الثّحفة (331/3): "قال البخاري في صحيحه قال الحسن وإبراهيم في المرضع والحامل؛ إذا خافتا على أنفسهما أو ولدهما فطهران ثم تقضيان انتهى. واستدل من قال إنّ الحامل والمرضع فطهران وتقضيان ولا إطعام، بأنّ الأصل فيه قوله تعالى: ((فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ))؛ أي إذا أفطر يلزم عليه الصّوم بقدر ما فاتته، ولا أثر للقدية فيه، والحامل والمرضع أعطيت لهما حكم المريض، فيلزم عليها القضاء فقط ويشهد له حديث الباب" انتهى.

قلت: وهذا الحديث هو حديث أنس بن مالك الكعبي - رضي الله عنه -، ونستفيد منه حكيم: الحكم الأوّل: أنّه لا فرق بين الحامل والمرضع في وضع الصّوم عنها؛ لأنّ النبي ﷺ لم يفرق بينهما، كذلك لم يحفظ عن أحد من الصحابة أو التابعين أنّه فرق بينهما؛ كما تقدم نقله عن ابن حزم، أضف إلى ذلك أنّ الصّوم الذي يلحق الصّمر بالنّفس منهي عنه؛ لقوله تعالى: ((وَلَا تُلْهُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ))، ومثله الصّوم الذي يلحق الصّمر بالجنين أو الرّضيع منهي عنه أيضًا؛ لأنّ الجنين والرّضيع ولّد، والوالد منهي عن قتله، لقوله تعالى: ((فَدَحِيرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ))، فلمن هذا أنّه لا فرق بين الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفًا على أنفسهما فقط، أو على ولديهما فقط، أو على أنفسهما ولديهما، أي أنّ جميع الصّور الثّلاث -المتقدّمة- لها حكم واحد، وهو القضاء على التّراجيح.

الحكم الثّاني: أنّ المسافر يشترك مع الحامل والمرضع في وضع الصّوم كما هو ظاهر الحديث، ومعنى وضع الصّوم عنهم: إمّا هو حال قيام العذر بهم، وعلى جهة إيجاب قضائه بالإفطار من غير فدية، قال شيخ المفسّرين - رحمه الله - (437/3): "معناه أنّه وضع عن الحامل والمرضع الصّوم ما دامت عاجزين عنه حتّى تُطيقا تقضيا" انتهى.

ويوضح ذلك أنّ المسافر يجب عليه القضاء فقط وبالإجماع دون فدية، فكذلك الحامل والمرضع عليها القضاء فقط دون فدية؛ لاشتراكهم جميعًا في وضع الصّوم عنهم، ولذا قال ابن العربي المالكي - رحمه الله - في عارضة الأحوذى (189/3): "وظاهر حديث أنس الكعبي يقتضي أن يفطرا ويقضيا خاصّة؛ لأنّ الصّوم موضوع عنها، كوضع عن المسافر إلى عدّة أخرى" انتهى. ويؤيد هذا الظّاهر للقرآن الذي حكاه ابن العربي - رحمه الله -، ما حكاه ابن قدامة - رحمه الله -

في المغني (149/3) من إتيان العلماء على أنّ الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما فعليهما القضاء فقط، فقال - رحمه الله -: "لا نعلم فيه بين أهل العلم اختلافًا، لأنّها بمنزلة المريض الخائف على نفسه" انتهى.



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من المسائل التي تشعب فيها الخلاف بين أهل العلم، مسألة "ما يجب على الحامل والمرضع إذا أفطرتا في رمضان"، حتى إن طالب العلم ليقف أمام هذا الخلاف حيراناً؛ لأنه يقف أمام بحر خضم لا ساحل له، ولا يُحسن السباحة فيه إلا من أطال التردد عليه، فأحاط به علماً، وذاق مر التعلم فيه، وإلا فإنك تجد في حيرة؛ يأخذ بقول تارة، ثم يتركه أخذاً بقول آخر تارة أخرى، ولكن طالب العلم الذي ضبط أصول العلم، وكيفية التعامل مع مسائل الخلاف، والمنهج القويم في الأخذ بالأرجح من الأقوال، كلما ازداد بحثاً في هذه المسألة، ازداد يقيناً بعقم الخلاف فيها، وبدت له حقيقته، ومآخذ العلماء لأقوالهم فيه، فينكشف له ما قد يخفى على غيره، وقد كنت منذ سنين أجمع أقوال أهل العلم في هذه المسألة؛ حتى ظننت أنني أخطت بجميع أقوالهم، ومناقشتها قولاً قولاً، مقدماً في ذلك نصوص الكتاب والسنة، وما فهمته منها سلف الأئمة، مؤيداً ذلك بالإجماع الصريح، والقياس الصحيح؛ دون تعصب لمذهب من المذاهب، أو تقليد لشيخ من الشيوخ، وهذا لا يعني الاعتماد على نفسي في الفهم والترجيح، دون الرجوع إلى الراسخين في العلم؛ ولكي جعلت أقوالهم رحمهم الله جميعاً، نبراساً يستضاء به في فهم ما أشكل عليّ، وترجيح ما كان صواباً من الأقوال، من غير مخالفة للتخصص الشرعية، فكان حالي كما قال القائل:

أسير خلف ركاب الثجب ذا عرج \*\*\* مؤيلاً غير ما يقضي به عرجي  
فإن لحقت بهم من بعد ما سبوا \*\*\* فكم لرّب الوزى في ذاك من فرج  
وإن بقيت بظهر الأرض منقطعاً \*\*\* فما على أعرج في ذاك من خرج

أي: إن ما ترجّح لي في هذه المسألة، وكنت قد أصبت الحق فيه، فإن الفضل والمئة لله تعالى وحده، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وإني لأرجو من العفو الغفور الرحيم، أن يعفو عني، وأن يغفر لي، وأن يرحمني، وأن يوفقني في المستقبل لطلب العلم النافع، الذي أنال به محبته ورضاه.

ودون إطالة في التقديم، فالذي وقفت عليه من كلام العلماء في هذه المسألة؛ هو تناولهم لها من ثلاث جهات وهي:

- 1/ حكم الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما وعلى وليهما.
- 2/ حكم الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما فقط.
- 3/ حكم الحامل والمرضع إذا خافتا على وليهما فقط.

وكل جهة من هذه الجهات الثلاث، تمثل صورة من صور المسألة، وفيها خلاف طويل وعريض؛ فيجد الباحث أن من العلماء من فرق بين هذه الصور؛ وأعطى لكل صورة حكمها، ومنهم من لم يفرق فجعل لها جميعاً حكماً واحداً، أو يجمع بين صورتين في حكم واحد، ومن هنا تجد أن هناك من يوجب القضاء والكفارة معاً، وهناك من يقتصر على أحدهما فقط، بل هناك من العلماء من قال: ينظران ولا قضاء عليهما ولا كفارة، إلى آخر ما دونوه في كتبهم الفقهية، وشروحه لدواوين السنة النبوية.

وبعد نظر وتأمل في تلك الأقوال وأدلتها، ومناقشتها مناقشة علمية سلفية، ترجّح لي منها قول من قال: إن عليهما القضاء فقط، وحتى لا ألج في عرض الخلاف فيطول بنا المقال؛ فإني أكتفي في مقالي هذا بذكر ما يرجّح القول المختار، وذلك هو زبدة ما توصلت إليه في بحثي هذا، وألخص لطالب العلم ذلك في النقاط الآتية:

- أولاً: اعلم يا طالب الحق في هذه المسألة، أنه لا يوجد نص قاطع صحيح صريح في وجوب أحد تلك الأقوال، ولعل هذا ما جعل ابن حزم رحمه الله - في كتابه المحلى (412/4-411) يقول: "فلم يفتقروا على إيجاب القضاء، ولا على إيجاب الإطعام، فلم يجب شيء من ذلك إذ لا نص في وجوبه ولا إجماع" انتهى.

ووافقه على إسقاط القضاء والإطعام العلامة حماد الأنصاري رحمه الله -، في رسالته تحفة السائل عن صوم المرضع والحامل (ص/133)، حيث قال: "أصاب ابن حزم؛ لأنها فعلاً ما يجوز لها فعله، والذمة بريئة فلا يثبت فيها شيء إلا بيقين، ولا يقين مع الاختلاف" انتهى.

قلت: وقولها هذا له حظ من النظر لكن تردّد المرجّحات الآتية وبالأخص الثاني.

- ثانياً: نص ابن حزم في المحلى (412/4) على أن التفریق بين الحامل والمرضع في الحكم تقسيم لا يحفظ عن أحد من الصحابة والتابعين.

قلت: وكذا إسقاط القضاء والإطعام معاً على المسلم البالغ العاقل المقيم الذي غذره دائماً، فضلاً عن غذره مؤقت، فإنه لا يعرف عن أحد من السلف الصالح قد قال به، وإنما المعروف عنهم في مسألة الصيام؛ أنه لا بد من القضاء أو الإطعام، فكما أن الله تعالى لم يوجبها معاً، فكذلك لم يسقطها معاً، فيبقى الحكم لأحدهما، وهو القضاء على الأرجح، ولذا قال الإمام الأوزاعي رحمه الله -: "الحمل والإرضاع عندنا مرض من الأمراض، فتضيان ولا إطعام عليهما" ذكره عنه ابن عبد البر في الاستذكار (10/222).

- ثالثاً: فإن قال قائل: صحّ عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم - إيجاب الإطعام عليهما دون القضاء، ولا يعلم لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم -؟.

قلت: نعم صحّ ذلك عنها؛ ولذا كان هذا القول من أقوى الأقوال في هذه المسألة، إلا أنه يعكّر عليه أمران:

الأمر الأول: أنه ورد عنها خلاف ذلك، فابن عمر زوى عنه البيهقي

في السنن الكبرى (389/4)، أنه يلزم القضاء بعد الإطعام.

وأما ابن عباس فقد روى عنه عبد الرزاق في مصنفه (218/4)، أنه يلزمهما القضاء ولا تطعمان.

فإن قيل: هذان الأثران لا يصحان عنها؟ بل هما مخالفان للصحيح عنها؟

نقول: أولاً لا بد من إعادة النظر في درجة إسناديهما، وهذا ما لم يتيسر لي؛ لكني أقول ثانياً: حتى وإن لم يصح، فإن إيجاب الإطعام لوحده فيه نظر؛ لأن القضاء مجمع عليه - كما سيأتي -، ويؤيد هذا أن من جمع بين القضاء والإطعام استدلل للإطعام بالأثرين الصحيحين المتقدمين، أي جعل حكمهما تبعاً للقضاء، لا أنه حكم مستقل، وهذا ما عليه جمهور الشافعية والحنابلة، ويوضح هذا ما قاله ابن قدامة - رحمه الله - في المغني (149/3): "وجملة ذلك أن الحامل والمرضع، إذا خافتا على أنفسهما فلها الفطر، وعليهما القضاء فحسب، لا نعلم فيه بين أهل العلم اختلافاً؛ لأنهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه، وإن خافتا على وليهما أفطرتا، وعليهما القضاء وإطعام مسكين عن كل يوم" انتهى.

وهذا يقيدنا أن الاكتفاء بالإطعام فقط محل نظر، وأن قياسهما على الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة، العاجزين عن الصيام عجزاً تاماً، كما فسّر به ابن عباس الآية غير صحيح؛ لأنه خالفه جمع من الصحابة في تفسيرها؛ ولأن القياس هنا محل نظر لاختلاف العذر - كما سيأتي - ولذا قال العلامة ابن باز - رحمه الله - في مجموع فتاواه (15/227): "وما يروى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما - أن على الحامل والمرضع الإطعام، هو قول مرجّح مخالف للأدلة الشرعية؛ والله سبحانه يقول: ((وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ))؛ والحامل والمرضع ثلحقان بالمريض، وليستا في حكم الشيخ الكبير العاجز؛ بل هما في حكم المريض فتتضيان إذا استطاعتا ذلك ولو تأخر القضاء" انتهى.

فإن قال قائل: أليس تفسير ابن عباس رضي الله عنهما - متعلق بسبب نزول الآية، والمقرّر عند أهل العلم بالحديث أن تفسير الصحابي الذي له تعلق بسبب النزول له حكم الرفع؟

الجواب: بلى هذه قاعدة صحيحة لكن كلام ابن عباس رضي الله عنهما - ليس متعلقاً بسبب النزول؛ وإنما متعلق بحكم شرعي، وللرأي فيه مجال، فلذا لا يحكم له بالرفع، وإنما حسبه أن يحكم له بالوقف فقط؛ ولذا خالفه أكثر الصحابة في تفسير الآية كما تقدّم، ومن راجع كلام ابن جرير الطبري - رحمه الله - في تفسيره أدرك ذلك؛ وتبين له أن قولهم هو الموافق لظاهر القرآن .